

نحو مُواطنَة إسرائيَية شمولية

إطار فكري حديث للعلاقات بين العرب واليهود في دولة إسرائيل

صيغة للخطاب العام

2011

نحو مُواطنَةٍ إِسرائِليَّةٍ شمولِيةٍ
إِطارِ فِكْريِّ حَدِيثٍ للعِلاقاتِ بَينِ العَرَبِ وَالْيَهُودِ فِي دَوْلَةِ إِسرائِيلَ

أَبصُرَتِ هَذِهِ النَشْرَةُ النُّورَ بِمُساهِمَةِ مَوْسَسَةِ فَرِيدْرِيشِ نَاوْمَانِ مِنْ أَجْلِ الحَرِيةِ، فَرعِ القُدسِ

Friedrich Naumann
STIFTUNG **FÜR DIE FREIHEIT**

التَرْجُمَةُ وَالتَّنْقِيحُ للعَرِبيَّةِ: رَنا سَعِيدِ
الإِنْتاجُ وَالطَباعَةُ: حَموطالِ آبِيلِ
تَصمِيمٌ: إِسْتِي بِيهَامِ

© ٢٠١١، إِصدارُ مَعهدِ أُورُشَلِيمِ القُدسِ لِدِراساتِ إِسرائِيلَ
بَيتِ حايِ إِليشارِ
شارعِ رِداقِ ٢٠، القُدسِ ٩٢١٨٦

© 2011, Produced by The Jerusalem Institute for Israel Studies
The Hay Elyachar House
20 Radak St. 92186 Jerusalem

<http://www.fnst-jerusalem.org>
<http://www.jiis.org.il>

الأراءُ المَطروحةُ تَعْبِرُ عَن مَؤَلِّفِها فَقطِ

هذه الوثيقة هي ثمرة عمل طاقم التفكير برئاسة البروفيسور يتسحاق رايطر، الذي عمل على مدار سنتين على بلورة نموذج جديد للعلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل. لقد نجح هذا العمل بفضل تبرعات مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، فرع القدس. تعكس الوثيقة التفاهات المتفق عليها بين أفراد الطاقم. أنجز هذا العمل برعاية معهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل الذي احتضن هذا العمل الجماعي لأفراد الطاقم.

طاقم التفكير

البروفيسور يتسحاق رايطر، مدير المشروع
د. سارا أوساتسكي لازار
البروفيسور يعقوب بار - سيمان - طوف
د. أفيجايل يعقوفسون
د. ألكساندر يعقوفسون
د. هيلل كوهين
د. إفرايم لافي
د. كوبي ميخائيل (حتى عام ٢٠٠٩)
البروفيسورة فرانسيس رادي
السيد دان باتير

مساعدة البحث ومُركّزة المشروع - جاليت حازان

شُكْرُ

أسمى آيات الشكر مُقدمة لكل من مؤسسة فريديش ناومان من أجل الحرية، فرع القدس التي وافقت على تمويل المشروع وعلى تجنُّدها لتناول العلاقات اليهودية - العربية في البلاد ولعهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل الذي كان بمثابة دار احتضنت طاقم التفكير. كما نتقدم بالشكر إلى الدكتور هانس-جورج فليك ممثل مؤسسة فريديش ناومان من أجل الحرية المقيم لدى السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وإلى طاقم المؤسسة المخلص: بتينا مالكا-إيغلبوش - مسؤولة قسم إسرائيل وأنة كوهين- كوهلير - منسقة قسم إسرائيل. كما نتقدم بالشكر للقسم الإسرائيلي على الدعم والتشجيع الحثيث. كما نعبر عن تقديرنا العميق لكافة أعضاء طاقم التفكير على التعاون والعمل المشترك الذي اشتمل أيضا على نقاشات حادة في أجواء أكاديمية وودية خلاقة وأشكر أيضا جاليت حازان- مساعدة البحث ومُركزة المشروع على المساعدة والتنظيم الفعال، المهني واللطيف.

يتسحاق رايطر، مدير المشروع

المحتويات

- افتتاحية ٧
١. الطبيعة المدنية لدولة إسرائيل - إطار ديموقراطي مشترك لجميع مواطنيها ١٠
٢. الطبيعة القومية لدولة إسرائيل ١٢
٣. الحقوق - مساواة جوهرية في الحقوق للأقلية العربية في المجالات المدنية ١٤
٤. الواجبات - مساواة الأقلية العربية في الواجبات ١٦
٥. مسئولية القيادتين اليهودية والعربية في العمل على تغيير الخطاب العام وخلق آليات الخطاب بين الأغلبية والأقلية ١٧
٦. آليات التطبيق والتنفيذ ١٩

نحو مُواطنة إسرائيلية شمولية

إطار فكري حديث للعلاقات بين العرب واليهود في دولة إسرائيل

افتتاحية

حملت رؤيا الآباء المؤسسون لدولة إسرائيل تصوّرات لدولة يجسّد الشعب اليهودي من خلالها حقّه في تقرير المصير، وتمنح المساواة الكاملة في الحقوق لأبناء الأقلية العربية الذين انتزَعوا عن سائر أبناء شعبهم في أعقاب الحرب سنة ١٩٤٨، وبقوا ضمن حدودها، وكما ورد في وثيقة الاستقلال:

"دولة إسرائيل.... تكون مستندة إلى دعائم الحرية والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل. تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعيا وسياسيا بين جميع رعاياها من غير تغيير في الدين والعنصر والجنس وتؤمن حرية الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة وتحافظ على الأماكن المقدسة لدى كل الديانات وتراعي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة...إننا ندعو أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل - رغم الحملات الدموية علينا خلال شهور - إلى المحافظة على السلام والقيام بنسيبهم في إقامة الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها الموقّعة والدائمة"

في ظل المواجهة الإقليمية التي تعيشها إسرائيل، ابتعدت الدولة عن الرؤيا التي وضعها مؤسسوها فيما يتعلق بالمساواة في التعامل مع مواطنيها العرب، باعتبارهم أقلية من حقّها الحصول على حقوق شخصية وجماعية. أسهمت الظروف التي صاحبت قيام دولة إسرائيل والتي اضطرت منذ أوائل عهدها إلى مجابهة تحديات وجودية في إبراز الطبيعة القومية والوطنية اليهودية للدولة على حساب تنمية الوعي للمواطنة والتكافل الاجتماعي بين جميع مواطني الدولة. ساهم الصراع العربي الإسرائيلي المستمر في تقطب المجتمع وتصاعد التوتر بين اليهود والعرب ليصل إلى أوجه، وبشكل خاص خلال السنوات الأخيرة بحيث أصبح يمزق نسيج الحياة في الدولة. أشارت لجنة أور التي عملت على تقصي الحقائق حول الأسباب العميقة التي أدت إلى اندلاع أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، إلى فشل السياسة التي اتبعتها حكومات إسرائيل المتعاقبة إزاء المواطنين العرب في إسرائيل. في الوقت نفسه؛ أشارت اللجنة إلى مسؤولية القيادة السياسية والنخبة من أبناء الأقلية العربية عن وضع العلاقات السائد بين اليهود والعرب. مع ذلك فإن توصيات اللجنة لم يطبّق منها شيء تقريبا. لا تزال القيادة ومؤسسات السلطة بدون أهداف وإستراتيجية واضحة في هذا المضمار، كما أنها تفتقر إلى قنوات التشاور والحوار الكافية مع ملثلي الجماهير العربية.

في الفترة ما بين كانون أول ٢٠٠٦ وأيار ٢٠٠٧، نشر مُمثِّلو منظمات المجتمع المدني وأكاديميون عرب وثائق تصورات مستقبلية. كان الغرض من هذه الوثائق أن تشكل قاعدة للبحث والتقصي الداخلي في صفوف أبناء الوسط العربي من أجل تحديد مستقبله في الدولة، وكذلك بهدف التحوار مع الجمهور اليهودي حول هذا الموضوع. غير أن هذه الوثائق لم تنجح في تحقيق الغرض المرجو منها ولم يتمخض الخطاب العام الدائر بشأنها عن تحقيق هدفه، بل إنها ساهمت إلى حد ما في تدهور العلاقات بين اليهود والعرب ذلك لأن غالبية الجمهور اليهودي رأى بها تعبيراً عن مواقف متطرفة تهدف إلى إلغاء الطبيعة اليهودية لإسرائيل.

دفع الخطاب العام الدائر في السنوات الأخيرة في أعقاب "وثائق التصورات" وانعكاسات تفاقم العلاقات بين اليهود والعرب بحيث جاء ذلك من ضمنه أيضاً على خلفية حرب لبنان الثانية وحملة "الرصاص المصوب" بمجموعة من المختصين الإسرائيليين اليهود من مجالات المعارف والتخصصات المختلفة إلى طرح إطار فكري جديد للعلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل. أعضاء المجموعة متفقون على أنه لا يجوز إرجاء معالجة القضايا الداخلية بين الأغلبية والأقلية إلى حين التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على صيغة دولتين لشعبين. السبب في ذلك هو أن التوتر بين مجموعات عرقية - قومية في ظل صراع خارجي ومتواصل، يمس بكافة المواطنين عموماً، من أبناء قومية الأغلبية وأبناء قومية الأقلية على حد سواء.

تتطرق معظم توصياتنا إلى مُجمل الشؤون الواقعة تحت مسؤولية مؤسسات الحكم الإسرائيلية والجمهور اليهودي - الإسرائيلي. مع ذلك، فإننا نؤمن أيضاً أن المسؤولية تقع كذلك على كاهل القيادة السياسية للأقلية العربية إزاء الوضع الصعب الذي وصلت إليه العلاقات الراهنة بين كلا الشعبين في الدولة، وأيضاً في مجال احترام القانون. هذا وبعد: إننا نسمع وبشكل متزايد في الخطاب العام الكثير من أعمال القصد والكراهية الساعية للانتقاص من الشرعية على خلفية قومية بين اليهود والعرب من كلا الطرفين، بل وتشمل نداءات ومطالبات تحث على خرق القانون. نحن نؤمن بضرورة اجتثاث هذه الظاهرة الهدامة من جذورها والتعامل معها على المستوى القانوني.

عملت المجموعة من مُنطلق توجّه صهيوني يعترف بحق الشعب اليهودي في تقرير مصيره في دولة إسرائيل وبحق كافة المواطنين في الدولة بالحصول على المساواة في حقوق الانسان وحقوق المواطن. قرر أفراد المجموعة التركيز على تصور المواطنة المشتركة، قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي تعترضها تضعف بشكل ملحوظ في حال افتقارها للمواطنة الشمولية التي تحتضن في كنفها جميع المواطنين في الدولة. لقد تبنت المجموعة التصور الذي يرى بأن المساواة في الحقوق والواجبات تعزز من الحصانة الاجتماعية بحيث تغطي على التوتر بين البُعدين القومي والمدني للدولة.

استند أفراد المجموعة في هذا المضمار إلى تجارب دول قومية ديمقراطية أخرى، والتي كان من ضمن العوامل التي ساهمت في نجاحها وازدهارها الاجتماعي والاقتصادي، بناء وتنمية مواطنة

متساوية باعتبار المواطنة المتساوية القيمة العليا، والنسيج الذي تتصافر من خلاله جميع أطراف المجتمع في الدولة، بما فيها الأقليات التي تعيش داخله.

تطرح هذه الوثيقة إطاراً فكرياً جديداً للعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل استناداً إلى المبادئ التالية:

أ. إسرائيل هي الدولة التي يمارس الشعب اليهودي فيها حقّه في تقرير المصير في نطاق وطنه التاريخي.

ب. إسرائيل هي دولة ديموقراطية، السيادة فيها لجميع مواطنيها، عرباً ويهوداً على حد سواء.

ت. العرب في دولة إسرائيل هم أقلية قومية عربية - فلسطينية أصحاب حقوق جماعية.

ث. تعتمد الدولة سياسة متساوية، أي أن جميع المواطنين في الدولة، عرباً ويهوداً، متساوون في الحقوق والواجبات.

اعتمدنا في تحضيرنا للإطار الفكري الجديد على الفرضيات التالية:

أ. الجزء الأكبر من اليهود والعرب في الدولة يعارضون ابتلاع الأقلية العربية داخل الأغلبية اليهودية الساحقة، أو انسحاب الأقلية من الدولة، أو ضمّ المناطق التي تعيش فيها الأقلية إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ب. يعترف أغلبية العرب في الدولة بحق اليهود في تقرير مصيرهم في وطنهم.

انطلاقاً من السعي لبناء مجتمع إسرائيلي يتسم بكونه أكثر عدلاً ومساواةً، والذي يستطيع اليهود والعرب العيش فيه سوياً على أسس الشراكة والاحترام المتبادل فإن الجزء الأكبر من توصيات المجموعة هو توصيات تقع في معظمها تحت مسؤولية المؤسسة الإسرائيلية والجمهور اليهودي - إسرائيلي. مع ذلك، توجد واجبات أيضاً على القيادة السياسية وأبناء النخبة العامة للأقلية العربية.

الإطار الجديد للعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل في هذه الوثيقة يعتمد على الانتقال من مواطنة مغتربة إلى مواطنة الشمولية والشراكة. يعكس الإطار الفكري الجديد طموح أفراد المجموعة في تعزيز النسيج الديموقراطي، الاستقرار، التكافل المدني والاجتماعي، وتحسين مستوى حياة ورفاهية جميع المواطنين في الدولة، كما أنه يعبر عن الأيمان بإمكانية تحقيق هذه الغايات والأهداف الضرورية في إطار دولة إسرائيل، كدولة قومية يوجد فيها مواطنة شمولية

ومشتركة لجميع مواطنيها. هذه هي التصورات المطلوبة من أجل ازدهار كلا الفئتين - الأغلبية اليهودية والأقلية العربية معاً.

١. الطبيعة المدنية لدولة إسرائيل - إطار ديموقراطي مشترك لجميع مواطنيها

الفحوى

تعتمد المواطنة المشتركة على تعزيز الطبيعة الديموقراطية للدولة، من خلال قبول مبدأ قدرة الأغلبية على الحسم دون المساس بالحقوق والحريات الأساسية للأقلية. في هذا الإطار، تضمن الدولة من ضمن ما تضمنه، وبطريقة دستورية (من خلال منح مكانة عليا بواسطة قوانين الأساس إلى حين وضع دستور للدولة) القيم التالية: المساواة المدنية وحماية حقوق الإنسان وحقوق المواطن للجميع؛ التعددية الثقافية والدينية؛ فرض سيادة القانون بما في ذلك القوانين التي تمنع العنف وتنبذه، التحريض العنصري والتمييز؛ دمج الأقلية التي تعيش داخل الدولة في الثقافة العامة بشكل لائق.

الوضع الراهن

تعتبر الكنيست التي يختارها المواطنون والتي تمثل جميع المواطنين في الدولة صاحبة السيادة العليا حسب القانون، ومن هذه الناحية فإن إسرائيل هي دولة جميع مواطنيها، والسيادة بين أيديهم يُمارسونها من خلال الانتخابات واختيار ممثليهم في الكنيست. مع ذلك، بقيت المواطنة بالنسبة للعرب في إسرائيل مواطنة رسمية بالأساس، لأنهم عانوا وعلى مرّ السنين من التمييز في مجالات مختلفة ولم يحصلوا عملياً على المواطنة المتساوية.

التجديد المقترح

يتم التعبير عن نموذج المواطنة المشتركة من خلال سلسلة من التطبيقات المفصلة في هذه الوثيقة في مجالي التربية والتعليم الرسمي والعام، وكذلك من خلال قانون المواطنة؛ من خلال المساواة

١ هذه الوثيقة هي ثمرة الجهود الفكرية لمجموعة من الأكاديميين اليهود الإسرائيليين والتي عملت على مدار السنتين الأخيرتين. تعكس الوثيقة خط الموافقة بين أعضاء المجموعة وليس الأفكار الخاصة بالمؤلفين وللتوضيح، لا يعني هذا أن كل عضو في المجموعة موافق على كل ما جاء في الوثيقة كما لا يعني أيضاً وجود إجماع أيديولوجي بين أفراد المجموعة.

الحقيقية في الحقوق والواجبات على أرض الواقع وليس مساواة رسمية فحسب؛ من خلال التمثيل اللائق للأقلية العربية في الحيز العام؛ في الأطر السياسية والعامّة؛ في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ في سلك خدمات الدولة والإعلام.

√ التطبيق ١ :

تقوم الكنيست بتأسيس جهاز دستوري يضمن المواطنة الحقيقية بروح المبادئ والمضامين المدرجة في هذه الوثيقة والتي تشمل:

- ◆ المساواة في حقوق المواطن في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.
- ◆ التمثيل المناسب للأقلية العربية، وفرص المشاركة الفاعلة في المؤسسات السياسية.
- ◆ الاحتواء اللائق للأقلية العربية في الثقافة العامة.
- ◆ بالإضافة إلى قانون العودة الإسرائيلي، تعمل دولة إسرائيل على اعتماد سياسة هجرة تأخذ بعين الاعتبار كافة مواطني الدولة، تستند إلى قواعد القانون الدولي والاحتياجات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

√ التطبيق ٢ :

تعمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بشنّى الوسائل المتاحة أمامها على تنمية الوعي الجماهيري وتثقيف الجمهور بأن المواطنة الإسرائيلية إطار ديمقراطي مشترك لجميع المواطنين، وذلك بجميع مضامينها المفصلة بهذه الوثيقة، كما أنها ليست مشروطة.

√ التطبيق ٣ :

يعمل جهاز التعليم في إسرائيل بجميع تياراته على التربية من أجل التعددية، من خلال اعتماد برنامج أساس مشترك يشمل تعليم المدنيات، الديمقراطية، حقوق الإنسان والتعددية الثقافية ويشتمل أيضاً على عوامل التعارف المتبادل بين كلتا الثقافتين اليهودية والعربية وعلى الرابطة التي تربط كلا الشعبين بالبلاد بحيث تتعرف كل ثقافة على الأخرى، من خلال الاحترام المتبادل كل لثقافة الآخر، والاعتراف بإمكانية تعلم كل من ثقافة الآخر، وإثراء الحياة المشتركة معه. يبدأ تعليم اللغة العربية من مرحلة مبكرة في المدارس اليهودية العبرية باعتبارها لغة رسمية ثانية في الدولة مثلما يتم تعليم اللغة العبرية في المدارس العربية.

٢. الطبيعة القومية لدولة إسرائيل

أ. مفهوم تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية

الفحوى

يُعرف القانون اليوم إسرائيل على أنها دولة "يهودية وديموقراطية" - معنى المصطلح "دولة يهودية" هو أن إسرائيل هي تجسيد لحق الشعب اليهودي في تقرير المصير. في حين يعني المصطلح "دولة ديموقراطية" بأن سيادة الدولة بين أيدي جميع المواطنين، بما فيهم الأقلية القومية العربية وأقليات أخرى.

الوضع الراهن

في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧، قبلت جمعية الأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ الذي يدعو إلى إقامة دولتين على أرض إسرائيل/فلسطين المنتدبة، دولة يهودية وأخرى عربية، (كما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بهذا القرار في مؤتمرها المنعقد في تشرين ثاني ١٩٨٨، في الجزائر من خلال إعلانها أحادي الجانب عن الاستقلال الفلسطيني).

تم الإعلان عن دولة إسرائيل من خلال وثيقة الاستقلال بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩٤٨ على أنها "دولة يهودية" وبأن "الشعب اليهودي" مدعو للمشاركة في بناء واعمار "دولته".

تم تعريف الدولة على أنها دولة يهودية وديموقراطية من قبل الدولة دون التطرق لمضمون هذا التعريف وانعكاساته ودون دراسة التناقضات الداخلية التي يحتويها هذا التعريف والذي ورد نصّه في القوانين التالية:

في سنة ١٩٨٥، شمل لأول مرة تعديل قانون الأساس: الكنيست لسنة ١٩٨٥، (البند ٧ أ(أ)) المصطلح "دولة يهودية وديموقراطية"، والذي جاء فيه بأنه لن يُسمح لأي قائمة مرشحين ترفض هذا المبدأ بخوض الانتخابات. مع ذلك، فإن المصطلح "دولة يهودية وديموقراطية" لم يُعرف في القانون، ومنذ ذلك الحين له تفسيرات متعددة. لقد تكرر هذا المصطلح في قانون أساس: حرية الإنسان وكرامته، وفي قانون أساس: حرية العمل، الذين تم سنّهما سنة ١٩٩٢، وهما الآخران لم يشتملا على أي تعريف لهذا المصطلح.

انعكست الطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل من خلال قوانين الهجرة والمواطنة، الهيمنة على الثقافة العامة، من خلال مكانة اللغة العبرية ومن خلال العلاقة بين الدين والدولة، ومن خلال تعزيز الأواصر والعلاقات التي تربط بين إسرائيل واليهود في الشتات. بدون أي أساس لهذا المصطلح في القانون، أصبح المصطلح "دولة يهودية" قابلاً للتأويل على نحوٍ من التفضيل الجارف لليهود

وبالفعل وبمرور الوقت ظهر التمييز ضد العرب في مجالات كثيرة. لهذا السبب، أصبح من الضروري مناقشة مفهوم ومضمون التعبير "دولة يهودية" في إطار تعريف الدولة كما هو مقترح في التطبيق ٤ أدناه.

التجديد المقترح

يجب تعريف المصطلح "دولة يهودية" بشكل لا يؤدي إلى استبعاد المواطنين العرب في الدولة والتمييز ضدهم، إلى جانب تبني سياسة واضحة وصريحة لا تسمح باستغلال الطبيعة اليهودية للدولة كذريعة للتمييز على أساس قومي أو ديني.

٧ التطبيق ٤ :

تعريف القوانين التي تشتمل على المصطلح "دولة يهودية وديموقراطية" باعتبارها "دولة يهودية" تجسد حق الشعب اليهودي في تحقيق المصير في دولته - إسرائيل وفي الاستقلال الوطني، وذلك وفق المبادئ التي شملها إعلان قيام دولة إسرائيل، وباعتبارها دولة تلتزم بقيم ومبادئ كرامة الإنسان وقُدسية حياته وبالحرية والمساواة لكل مواطنيها .

ب. العرب في إسرائيل كأقلية قومية

الفحوى

المواطنون العرب الفلسطينيون هم أقلية قومية ووطنية في دولة إسرائيل. لن تتغير مكانتهم، حتى مع قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

الوضع الراهن

يشكل المواطنون العرب في دولة إسرائيل أقلية قومية، وعلى الرغم من أن القانون لا يعرفهم على هذا النحو، فإن لديهم حقوق جماعية في المجالات التالية: اللغة العربية؛ جهاز تعليم عربي؛ محاكم دينية؛ التمثيل في سلك خدمات الدولة وفي الشركات الحكومية، وبموجب ما أقرته محكمة العدل العليا، فإن لهم الحق في تخصيص ميزانيات حكومية متساوية.

التجديد المقترح

الاعتراف الدستوري بالعرب كأقلية قومية وزيادة حقوقهم الجماعية.

√ التطبيق ٥ :

يتم الاعتراف بأن للعرب مكانة دُستوية على أنهم أقلية قومية في دولتهم اسرائيل، بحيث يحصلون على الحقوق الجماعية التالية: حرية انتخاب القيادة بصورة ديموقراطية، التمثيل المناسب في الثقافة الشعبية (الحيّز العام)، وفي الأطر العامة؛ تخصيص الموارد؛ أهداف التعليم الإلزامي؛ الإدارة الذاتية للمؤسسات والمضامين التربوية، اللغة والدين؛ إمكانية الإدارة الذاتية لجهاز التعليم العربي من خلال استيفاء المواضيع الدراسية الأساسية والإطار الإلزامي؛ الحق في استعمال اللغة والعمل التربوي في المجالات البلدية الواقعة تحت سلطة المجالس المحلية العربية، والمشاركة في تحديد استعمال اللغة العربية والأنشطة الثقافية في المدن المختلطة.

√ التطبيق ٦ :

اللغة العربية هي احدى اللغتين الرسميتين في الدولة الى جانب اللغة العبرية المتداولة من قبل الأغلبية. تعمل دولة إسرائيل على تحسين صورة اللغة العربية في المشهد اللغوي والثقافي للدولة.

٣. الحقوق – مساواة جوهرية في الحقوق للأقلية العربية في المجالات المدنية

الفحوى

منح المساواة الجوهرية والحقيقية في الحقوق للمواطنين العرب (أي: ميدانياً على أرض الواقع)، من خلال عمل الحكومة الدوب، الحثيث والمتواصل على تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين كلتا المجموعتين، اليهودية والعربية.

الوضع الراهن

صحيح، بأن الوضع القانوني القائم في إسرائيل يحظر على التمييز على أساس الجنس، الأصل، العرق، القومية، الدين وما شابه، لكن في الواقع فإن المواطنين العرب لا يتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق. التمييز الأساسي موجود على أرض الواقع وفي طريقة تطبيق القوانين غير المتكافئة (مثلاً في موضوع الأراضي).

التجديد المقترح

تعريف مجالات معينة تتوفر فيها المساواة الجوهرية والحقيقية في الحقوق للمواطنين العرب سواء كأفراد وكجماعة ووضع القوانين من أجل تحصيل هذه المساواة.

√ التطبيق ٧:

على الحكومة العمل من أجل تحقيق المساواة للمواطنين العرب في شتى مجالات الحياة العامة والمدنية ومن ضمن ذلك: التمثيل المناسب من خلال التعيينات في الهيئات والمؤسسات العامة؛ التخصيص المتساوي والمتكافئ للموارد العامة من قبل الحكومة والجهات والهيئات العامة؛ من خلال التقليل بشكل تدريجي للفجوات التي تكونت على مرّ سنين طويلة من الاضطهاد والتقصير وبشكل خاص في جهاز التعليم والتطوير الاقتصادي؛ وهذا يشمل إقامة المصانع في البلدات العربية، توفير فرص متكافئة للتشغيل في القطاع العام، بما في ذلك في وظائف رئيسية ومناصب بارزة (مدراء عامون وما شابه)، بانتهاج سياسة التفضيل التصحيحي والتفضيلي في المجالات التي يفتقر العرب فيها إلى التمثيل اللائق. تعمل الحكومة على دمج العرب في المجالات التي كانت أبوابها موصدة أمامهم.

√ التطبيق ٨:

إشراك ممثلي الجمهور العربي في الحكومة وتشجيع انخراط الأحزاب العربية في الائتلاف، وبالمقابل تعمل الأحزاب العربية على ملائمة نفسها لعملية الدمج.

√ التطبيق ٩:

تعمل الحكومة على ضمان التمثيل اللائق والمناسب للعرب بالتناسب مع عددهم ونسبتهم من سكان الدولة، وذلك في مختلف الأطر المدعومة حكومياً، أو تلك التي تتلقى من الحكومة تخصيصات مادية (كشرط للحصول على الأموال)، بما في ذلك انخراط العرب في وظائف الإدارة العامة لشركات عامة.

√ التطبيق ١٠:

فرض التمثيل المناسب واللائق للعرب حسب تعدادهم في الدولة من خلال القانون وذلك في مختلف مستويات وسائل الإعلام الخاضعة للتنظيم الحكومي ودمجهم في وظائف: مُقدّمو أخبار، صحافيون، محررون والخ، وتمثيل الجماهير العربية والثقافة العربية من خلال برامج لشؤون

الساعة وبرامج ترفيهية. على الحكومة العمل بالتضافر مع منظمات المجتمع المدني على تبني حملات توعية واسعة النطاق من أجل إقناع وسائل الإعلام التجارية والخاصة وتشجيعها على دمج العرب في صفوفها.

√ التطبيق ١١ :

إدخال إصلاحات في مجالات تخصيص وتوزيع الأراضي، وتحديد حدود الحكم البلدية والتخطيطية بحيث تشمل: إتمام المخططات الهيكلية الحديثة للبلدات العربية من نماذج بناء مختلطة تشمل "بناء إلى الأعلى"، إقامة بلدة عربية جديدة، تخصيص أراضي لإنشاء مناطق صناعية وتوسيع البلدات ويتم هذا كله بموجب اعتبارات تتعلق بالتخطيط وجودة البيئة؛ تعويض حقيقي ومناسب - سواء بالمال أو بالأرض - على خسارة أرض، إقرار تمثيل العرب في لجان التخطيط على جميع مستوياتها بحيث يكون التمثيل حسب نسبة تواجدهم في المنطقة؛ تسوية مشكلة المباني غير المرخصة ومن ضمنها "القرى غير المعترف بها"؛ تسوية الخلافات المتعلقة بالأراضي التي يطالب بها بدو النقب من خلال التوصل إلى تسوية سخية وعادلة بالتوازي مع التقدم في تسوية المشاكل في هذا المجال، فإن على قيادات الجماهير العربية أن تدعم تطبيق القانون وتعمل حثيثاً من أجل إقناع الجماهير بأن خرق القانون وعدم الالتزام به، يعود بالضرر على تطور ونمو البلدات العربية.

٤. الواجبات - مساواة الأقلية العربية في الواجبات

الفحوى

مساواة جميع المواطنين في المسؤولية المدنية والواجبات المدنية التي تشمل الالتزام بالديموقراطية الإسرائيلية التي تعتمد على أساس قدرة الأغلبية على الحسم (طالماً لا يمس ذلك بالحقوق الأساسية وبكرامة الإنسان وحرية)، والالتزام باحترام قوانين الدولة.

الوضع الراهن

تتمحور إحدى نقاط الخلاف المركزية اليوم بين العرب واليهود في إسرائيل حول الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية البديلة لصالح المجتمع، التي تمنح الخادمين حقوقاً وتسهيلات مختلفة. لا يُستدعى العرب من أجل أداء الخدمة الإلزامية في الجيش، كما أنهم لا يُطالبون بالقيام بخدمة وطنية بديلة. يؤدي هذا الأمر إلى المساس بحقوقهم بشكل كبير، حيث أنهم لا يحصلون على

التسهيلات التي تمنحها الوزارات الحكومية المختلفة للجنود المُسرحين. صحيح أن هناك إطاراً تطوعياً للخدمة المدنية للعرب، غير أن القيادات العربية تعمل على شل عمل هذا الإطار.

التجديد المُقترح

إعادة هيكلة وتأسيس أطر الخدمة المدنية للعرب من جديد، وذلك بالتعاون مع ممثلي الجماهير العربية.

√ التطبيق ١٢ :

إعادة بناء منظومة الخدمة المدنية من جديد عبر قنوات من الحوار المتبادل بين الحكومة وبين ممثلي الأقلية العربية، وذلك باعتبارها خدمة تطوعية، يحصل كل من يُنهيها على نفس الحقوق التي يحصل عليها الجنود المُسرحون من الجيش، كل حسب مدة خدمته. بإمكان المواطنين العرب المعنيين بالتطوع للخدمة العسكرية، القيام بذلك في إطار السياسة والامتحانات التي يضعها جيش الدفاع الإسرائيلي. إن حدوث تقدم ملحوظ في موضوع الخدمة المدنية من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تسريع المساواة الجوهرية والحقيقية للمواطنين العرب. بعد تنسيق منظومة الخدمة المدنية مع قيادات الجماهير العربية، وتسييرها من قبل هيئات عربية عامة ستعمل القيادات بدورها على تشجيع الانضمام إلى الخدمة المدنية والانخراط بها بهدف تحويلها مستقبلاً إلى خدمة إلزامية، وذلك كجزء من تطبيق مبدأ المساواة في الواجبات لجميع عناصر وفئات المجتمع في إسرائيل.

٥. مسئولية القيادتين اليهودية والعربية في العمل على تغيير الخطاب العام وخلق آليات الخطاب بين الأغلبية والأقلية

الفحوى

إن تغيير الرأي العام والأجواء العامة في البلاد، هما شرطان ضروريان من أجل تطوير المواطنة المشتركة. على زعامات وقيادات المجتمعين العربي واليهودي تحمل المسئولية والقدرة على تغيير الخطاب العام من جدل يعتمد على الاستثناء والإقصاء إلى خطاب يعتمد على الشمولية والإشراك. حريٌّ بهم أن يعملوا على بناء آليات وقنوات للحوار بين جماعتَي الأغلبية والأقلية القوميتين.

الوضع الراهن

الخطابات والتصريحات الطائشة الصادرة عن الزعماء اليهود والعرب كما أن البعض منهم يعبر عن مواقف تمسّ بشرعية وجود وكيان الفئة الأخرى (مثل: دعم ترحيل العرب "الترانسفير" ومن الجانب الآخر، سلب الشعب اليهودي من حقه في العيش في دولته) بل والأنكى من ذلك فبعض القادة يكيلون في بعض الأحيان محاولات لبث الكراهية ويتفوهون بتعابير ذات طبيعة عنصرية، نتيجتها واحدة، ألا وهي تفوهات القادة والزعماء تؤدي إلى المزيد من التقطّب بين كلا المجتمعين اللذان يمثلهما أولئك الزعماء، على الرغم من أن الغالبية الساحقة في كلا المجتمعين معنية بوجود علاقات سليمة وعادلة بينهما. إلى جانب ذلك، لا توجد قنوات اتصال وحوار ثابتة وبشكل جاري بين زعامات، قيادات وبين هيئات المجتمع المدني العربي واليهودي على حد سواء.

التجديد المقترح

تفعيل عملية رصد، متابعة ومراقبة من جانب الهيئات والأجهزة الفاعلة في المجتمع المدني للتصريحات والتفوّحات الصادرة عن قادة وزعامات كلا المجتمعين، وتوصية القادة والزعماء بتجنب الخطاب المستثني واستخدام أساليب الحديث والخطاب الشامل الذي يتماشى مع مبدأ المواطنة المشتركة.

√ التطبيق ١٣ :

في إطار آليات التنفيذ التي سيتم تفصيلها أدناه، يجب إقامة آليات لرصد الخطاب العام والتفوّحات والتصريحات الصادرة عن زعماء وشخصيات قيادية يهودية وعربية، ومتابعة معالجة وسائل الإعلام للقضايا المتعلقة بالعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل.

√ التطبيق ١٤ :

سن القوانين والتشريعات الصارمة التي تحظر التفوهات العنصرية، وتطبيقها بحذافيرها. علاوة على ذلك، يتم تشريع قانون يحظر التفوهات التي تمس بالشرعية بسبب الديانة أو العرق أو الأصل دون الحاجة للتأكد من احتمالات وفرص خروج تلك التفوهات إلى حيّز التنفيذ على أرض الواقع مع ضرورة نصّ العقوبة الرادعة لمثل هذه التجاوزات.

٦. آليات التطبيق والتنفيذ

أ. آليات عامة ومدنية ذات ميزانيات وصلاحيات تنفيذية من قبل الحكومة

تقوم الحكومة بتعيين مجلس مدني يهودي-عربي مؤلف من ٤٠ عضواً، ٢٠ عضواً يهودياً و- ٢٠ عضواً عربياً. يتم تأليف المجلس من خلال التشاور مع القيادة السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني في الوسطين اليهودي والعربي معاً. تشتمل وظائف المجلس على ما يلي:

- صياغة اقتراح قانون لإنشاء سلطة لمساواة ودمج الأقلية العربية.
- تقديم الاستشارة لمؤسسات الحكم، ولقيادات الأقلية العربية في القضايا التي تتعلق بالعلاقات اليهودية - عربية وتنمية المساواة في الحقوق والواجبات.
- العمل كمجلس إدارة لسلطة المساواة للأقلية العربية بعد إنشائها.
- إدارة الحوار الدائم والمتواصل بمشاركة ممثلي مؤسسات الحكم والأقلية العربية.

ب. آليات التشريع والمراقبة

- ❖ تسنّ الكنيست قانوناً لإنشاء سلطة لمساواة ودمج الأقلية العربية، والتي تحظى بتمويل حكومي وصلاحيات تنفيذية، تكون خاضعة للمجلس اليهودي - عربي العام، تحديد مبنى السلطة والعاملين فيها من قبل المجلس اليهودي - عربي العام. من ضمن وظائف السلطة:
- التعرف على الحواجز التي تؤدي إلى تعثر المساواة وعرقلتها، واندماج الجماهير العربية وحثّ الجهات المسؤولة على إزالتها.
- إلزام الجهات والهيئات العامة المدعومة حكومياً بدمج العرب في إدارتها، وفي طاقم عامليها والقيام بأنشطة تعتمد على المساواة بين اليهود والعرب.
- القيام بمتابعة، ورصد للتفوهات والتصريحات الصادرة عن شخصيات قيادية، ومتابعة وسائل الإعلام وتعاطيها مع قضايا العلاقات بين العرب واليهود. توصية الزعماء والقادة ووسائل الإعلام بالتخلي عن خطاب الإقصاء والاستثناء وتبني خطاب الاشتمال والإشراك.
- نشر تقارير دورية للجمهور حول التقدم في مجالات عمل السلطة المختلفة.
- رفع التوصيات الجارية للحكومة ولقيادات الجمهور العربي واليهودي من أجل الدفع قُدماً بالمبادئ المشمولة في هذه الوثيقة.

❖ تعيين لجنة فرعية تُعنى بتطوير المساواة المدنية للعرب بحيث تكون اللجنة مُنبثقة عن لجنة الداخلية وجودة البيئة، والتي تستعين بخدمات مهنية من قبل مختصين في المجال وتعمل كهيئة مراقبة برلمانية لأعمال الحكومة، المجلس العام اليهودي - عربي وسلطة تطوير المساواة للأقلية العربية.

ج. الحكومة

وضع المعالجة الحكومية لقضية المساواة للمواطنين العرب تحت مسؤولية رئيس الحكومة مباشرة، والذي سيقوم بدوره بعقد اجتماع للمجلس العام اليهودي - عربي مرة كل ربع سنة، من أجل مناقشة ودراسة الخطوات المطلوبة لتطوير المساواة. إلغاء منصب وزير الأقليات، ومع ذلك بإمكان رئيس الحكومة أن يقوم بتشغيل موظفي دولة بارزين يقومون بمساعدته بهذا الموضوع.

د. قيادة الأقلية العربية

تعمل القيادة السياسية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الخطاب العام بشكل يعطي صيغة شرعية للجمهور اليهودي، مؤسسات الحكم، قوانين الدولة ولسائر المبادئ المطروحة في هذه الوثيقة؛ تشجيع المواطنين العرب وحثهم على لعب دور فعال في تحمل المسؤولية والواجبات المدنية؛ تشجيع المواطنين العرب والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على العمل من أجل تغيير سُنن اجتماعية تعيق وتعرقل تقدم المجتمع العربي، نموه وحصوله على المساواة (على سبيل المثال: يعملوا على تطوير وتعزيز مكانة المرأة ومحاربة أساليب الإدارة الحمائية للمجالس المحلية؛ انتهاك قوانين البناء وكذلك العمل ضد التدني في دفع الضرائب البلدية). من أجل القيام بإدارة الناجعة لجميع هذه الأنشطة، تنشأ المنظمات العربية جهة منسقة وذلك بتمويل مشترك من السلطات المحلية العربية والحكومة.